

Distr.: General
20 September 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة التاسعة

شرم الشيخ، مصر، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*
المنع

التقدم المحرز في أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته الثالثة المعقودة في الدوحة من 9 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، القرار 2/3 المعنون "التدابير الوقائية". وفي ذلك القرار، قرّر المؤتمر إنشاء فريق عامل حكومي دولي مؤقت مفتوح العضوية، وفقاً للفقرة 7 من المادة 63 من الاتفاقية والفقرة 2 من المادة 2 من النظام الداخلي للمؤتمر، من أجل إسداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد.
- 2- وفي القرار نفسه، قرّر المؤتمر أيضاً أن يؤدي الفريق العامل المعني بمنع الفساد المهام التالية:
 - (أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛
 - (ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛
 - (ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛
 - (د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.
- 3- وقرّر المؤتمر كذلك أن يجتمع الفريق العامل أثناء دورات المؤتمر، وأن يعقد، حسب الاقتضاء، اجتماعين على الأقل في فترة ما بين الدورات في حدود الموارد المتاحة. وقد اتُخذ هذا القرار عملاً بالفقرة 7 من المادة 63 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والفقرة 2 من المادة 2 من النظام الداخلي للمؤتمر.

* CAC/COSP/2021/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 4- وأكد المؤتمر ذلك القرار في قراره 3/4 المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، وقراره 4/5 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، اللذين قرر فيهما أن يواصل الفريق العامل عمله من أجل إسداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد.
- 5- واعتمد المؤتمر، في دورته السادسة المعقودة في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، في الفترة من 2 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، القرار 1/6 المعنون "مواصلة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". وفي ذلك القرار، أطلق المؤتمر الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي شملت استعراض تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية. وفي هذا الصدد، طلب المؤتمر إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة لفريق استعراض التنفيذ والهيئات الفرعية الأخرى التي أنشأها المؤتمر، مثل الفريق العامل المعني بمنع الفساد، بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.
- 6- واعتمد المؤتمر، في دورته الثامنة التي عقدت في أبوظبي في الفترة من 16 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، القرار 8/8، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد". ورحب المؤتمر في ذلك القرار بالجهود المستمرة التي يبذلها الفريق العامل في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن مبادراتها وممارساتها الجيدة فيما يتعلق بالمواضيع التي نظر فيها الفريق العامل خلال اجتماعاته المعقودة في فيينا في الفترتين من 5 إلى 7 أيلول/سبتمبر 2018 ومن 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تواصل عملها باعتبارها مرصداً دولياً، وذلك بالقيام بأمر منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل، بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.
- 7- وقد أعدت هذه المذكرة لإبلاغ المؤتمر في دورته التاسعة بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية الفريق العامل. وتهدف إلى مساعدة المؤتمر في مداواته وتزويده بإرشادات بشأن عمل الفريق العامل في المستقبل.

ثانياً - لمحة عامة عن مناقشات الفريق العامل وتوصياته في اجتماعه الحادي عشر والثاني عشر

- 8- قرّر المؤتمر في قراره 7/8 المعنون "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد" إدراج مسألة تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد في جدول أعمال الفريق العامل. وفي القرار 13/8 الصادر عن المؤتمر والمعنون "إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية"، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل أن يدرج موضوعاً للمناقشة في اجتماعاته المقبلة بشأن تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته. وطلب المؤتمر في قراره 14/8 المعنون "تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بدور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله" إلى الفريق العامل أن يدرج دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية كموضوع في جدول أعمال اجتماعه الثاني عشر، ودعوة الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات المماثلة للمشاركة في حلقة نقاش مواضيعية بشأن هذا الموضوع.
- 9- وأدرج موضوع تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في جدول أعمال الاجتماع الحادي عشر للفريق العامل. وأدرجت في جدول أعمال الاجتماع الثاني عشر للفريق العامل مواضيع عن دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته ودور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

- 10- وفيما يتعلق بتطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد، تبادلت الدول الأطراف وعدة منظمات حكومية دولية أنشطتها وخبراتها ذات الصلة في سياق ثلاث مناقشات مواضيعية عُقدت في الاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر للفريق العامل. وقدم ممثلو الأمانة مذكرات معلومات أساسية تناولت بالإيجاز والتحليل المدخلات الواردة من الدول الأطراف بشأن المواضيع المطروحة للنقاش.
- 11- وخلال المناقشات المواضيعية التي دارت في الاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر، في إطار موضوع تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية، ناقش الفريق العامل خبرات الدول الأطراف في مجالات تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد، وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته، ودور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وأفاد متكلمون بما اتخذته بلدانهم من تدابير متنوعة لتنفيذ مختلف أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية.
- 12- وأفيد باتخاذ تدابير لتعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية والاستراتيجية، بهدف تحقيق أغراض منها الاستجابة للتوصيات المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ. وقد شملت التدابير المحددة ضمان استقلال هيئات مكافحة الفساد، وتزويدها بما يكفي من الموظفين المتخصصين والتمويل الكافي، وتعزيز نزاهتها الداخلية، وتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات.
- 13- ونوه متكلمون بأهمية التكنولوجيا في تعزيز فعالية جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فضلاً عن أهمية تقديم التدريب للمسؤولين العموميين على مدونات قواعد السلوك وتضارب المصالح والإفصاح عن الموجودات ووسائل الإبلاغ عن حوادث الفساد.
- 14- ولاحظ متكلمون الدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات والبرلمانيون في الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. وأشاروا إلى أن تعزيز نزاهة أعضاء البرلمانات ومساءلتهم، بما في ذلك عن طريق استحداث مدونات لقواعد السلوك، يكتسب أهمية لضمان أن تكون البرلمانات مجهزة تجهيزاً جيداً للاضطلاع بمهامها.
- 15- ولاحظ متكلمون أيضاً أهمية استحداث نظام للكشف عن أصول البرلمانيين ومصالحهم بغرض منع تضارب المصالح وضمان المساءلة. وأكدوا من جديد أهمية التعاون الدولي والإقليمي، ولا سيما من خلال المنتديات المشتركة بين البرلمانات في تبادل الممارسات الجيدة والخبرات.
- 16- وعلاوة على ذلك، أبرز متكلمون أهمية إتاحة حصول عامة الناس على المعلومات ومصادر البيانات لضمان فعالية الرقابة والمساءلة في إدارة الشؤون العامة. وأكدوا على أهمية الشفافية في عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مما يستلزم نشر نتائج مراجعة الحسابات.
- 17- وأشار عدة متكلمين إلى أن تشجيع مشاركة أفراد وجماعات من خارج القطاع العام هو أولوية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة في بلدانهم، وأبلغوا الفريق العامل بأن المجتمع المدني يشارك في تقييم تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الفساد.
- 18- ورحب الفريق العامل بجهود الأمانة في سبيل دعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير منع الفساد خلال جائحة كوفيد-19. وطلب الفريق إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) مواصلة تقديم المساعدة التقنية، بناءً على الطلب، مع التركيز على سلامة المستفيدين، بالتنسيق مع مقدمي المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- 19- وأقرّ الفريق العامل بأن الدول الأطراف أحرزت تقدماً في تعزيز قدرة هيئات مكافحة الفساد، وشدد على ضرورة مواصلة بذل هذه الجهود ومساعدة الدول الأطراف في التغلب على التحديات ذات الصلة.

- 20- وشجع الفريق العامل الدول الأطراف على إعطاء الأولوية لتعزيز قدرة هيئات مكافحة الفساد ودعم بعضها البعض في إعداد هذه المبادرات وتنفيذها، بما في ذلك من خلال تبادل الممارسات والخبرات والتحديات الجيدة.
- 21- وطلب الفريق العامل إلى المكتب مواصلة جهوده الرامية إلى جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة التي تتبعها الدول الأطراف في تنفيذ المادة 6 (هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية) من الاتفاقية، والاستمرار في تقديم المساعدة التقنية للدول الأطراف، رهناً بتوافر الموارد من خارج الميزانية، لتعزيز فعالية هيئاتها المعنية بمكافحة الفساد.
- 22- وأوصى الفريق العامل بأن تُطلع الدول الأطراف الأمانة على معلومات إضافية عن أنشطتها ومبادراتها وشراكاتها لتنفيذ قرار المؤتمر 8/8.
- 23- واعترف الفريق العامل بأن الدول الأطراف أحرزت تقدماً نحو تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد، وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته، وتعزيز دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية.
- 24- وأوصى الفريق العامل بأن تواصل الدول الأطراف تشجيع تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بغرض تعزيز دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف التفاعل مع الجمعيات والمنظمات البرلمانية العالمية والإقليمية، وإبرام اتفاقات مع البرلمانات والهيئات التشريعية للدول الأطراف الأخرى. وأوصى الفريق أيضاً بأن تواصل الدول الأطراف تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بشأن التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد.
- 25- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناءً على طلبها ورهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، لدعم تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية، وأن تواصل بذل جهود لجمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتعلقة بإدارة الأموال العمومية، لا سيما الناشئة عن آلية استعراض التنفيذ.
- 26- وأوصى الفريق العامل الدول الأطراف بأن تولي الاهتمام من جديد لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنع الفساد، وفقاً لقراري المؤتمر 7/6 و8/6.
- 27- وأوصى الفريق العامل المؤتمر باعتماد خطة عمل متعددة السنوات للفريق، مع التسليم بضرورة ترك مجال كاف على جدول أعماله لإضافة مواضيع أخرى للمناقشة أو تعديل المواضيع التي سبق اقتراحها.
- 28- وشدد الفريق العامل على ضرورة أن تعيد الدول الأطراف ودوائر المانحين على حد سواء تأكيد التزامها بمنع الفساد، وشدد أيضاً على ضرورة توفير تمويل كاف يمكن التنبؤ به، بما في ذلك على شكل مساهمات من خارج الميزانية تكون متعددة السنوات ومخصصة بشروط ميسرة، لكي يتمكن المكتب من مواصلة تقديم المساعدة التقنية بغرض منع الفساد على الصعيد الوطني والإقليمي والأقليمي والعالمي.

ثالثاً- معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ توصيات الفريق العامل في اجتماعه الحادي عشر والثاني عشر

ألف- تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد

التوصية

- 29- طلب الفريق العامل في اجتماعه العاشر إلى المكتب أن يواصل تقديم المساعدة التقنية، بناءً على الطلب، بالتنسيق مع الجهات التي تقدّم المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف. وأعاد الفريق العامل تأكيد

هذا الطلب في اجتماعه الحادي عشر، عندما رحب الفريق بجهود الأمانة لدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة المنع والوقاية، أثناء جائحة كوفيد-19، وطلب إلى المكتب مواصلة تقديم المساعدة التقنية، بناءً على الطلب، مع التركيز على سلامة المستفيدين، وبالتنسيق مع الجهات التي تقدّم المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف.

الإجراءات المتخذة

30- واصل المكتب إعداد المنتجات المعرفية العالمية. وقد أعدت الأدوات والمنشورات المعرفية على أساس البحوث والتحليلات والخبرات المتراكمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وما زالت آلية استعراض التنفيذ تمثل أحد المصادر الرئيسية لاستبانة المجالات التي يلزم فيها استخدام الأدوات.

31- ووُزعت منشورات المكتب في شكل إلكتروني في المؤتمرات وحلقات العمل والفعاليات التدريبية ذات الصلة، وعلى النظراء وغيرهم من أصحاب المصلحة خلال الزيارات القطرية الافتراضية التي جرت في إطار آلية استعراض التنفيذ. وأُتيح على موقع المكتب على شبكة الإنترنت (انظر www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html).

32- وترد معلومات إضافية عن الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه التوصية في تقرير الأمانة عن حالة تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة (CAC/COSP/2021/12).

التوصية

33- طلب الفريق العامل إلى المكتب مواصلة جهوده الرامية إلى جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة التي تتبعها الدول الأطراف في تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية، والاستمرار في تقديم المساعدة التقنية للدول الأطراف، رهنًا بتوافر الموارد من خارج الميزانية، لتعزيز فعالية هيئاتها المعنية بمكافحة الفساد.

الإجراءات المتخذة

34- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز المكتب قدرات الممارسين في مجال مكافحة الفساد وغيرهم من أصحاب المصلحة على منع الفساد وكشفه والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه. ودعمت الأمانة 18 دولة طرفاً من خلال الأنشطة الوطنية والإقليمية.

35- وترد معلومات إضافية عن الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه التوصية في تقرير الأمانة عن حالة تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة (CAC/COSP/2021/12).

باء - تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية

التوصية

36- طلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناءً على طلبها ورهنًا بتوافر موارد من خارج الميزانية، لدعم تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية، وأن تواصل جهود جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتعلقة بإدارة الأموال العمومية، لا سيما الناشئة عن آلية استعراض التنفيذ.

الإجراءات المتخذة

- 37- وضع المكتب برنامج إعلان أوظيفي وشرع في تنفيذه، وهو برنامج مدته ثلاث سنوات يهدف إلى دعم الدول الأطراف في تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية.
- 38- وترد معلومات إضافية عن الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه التوصية في تقرير الأمانة عن حالة تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة (CAC/COSP/2021/12).

التوصيات

- 39- أوصى الفريق العامل بأن تواصل الدول الأطراف تشجيع تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بغرض تعزيز دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف التفاعل مع الجمعيات والمنظمات البرلمانية العالمية والإقليمية، وإبرام اتفاقات مع البرلمانات والهيئات التشريعية للدول الأطراف الأخرى. وأوصى الفريق أيضاً بأن تواصل الدول الأطراف تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بشأن التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد.

الإجراءات المتخذة

- 40- تواصل المكتب مع الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز التعاون بين الكيانين. وأعدّ مقترح مشروع بشأن تعزيز دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في منع الفساد ومكافحته.
- 41- وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد، استضاف المكتب وشبكة البرلمانيين الشباب الأفريقيين اجتماعاً عُقد بشكل هجين (حضورياً وعبر الإنترنت) تناول الشفافية والمساءلة خلال جائحة كوفيد-19.
- 42- وعُقد حدث جانبي على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد، التي عُقدت في حزيران/يونيه 2021، من أجل تعزيز قدرات البرلمانيين على تنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية، ودعم تنفيذ الاتفاقية، والإشراف على الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.
- 43- وعُقد حدث جانبي آخر على هامش الدورة الاستثنائية بشأن مكافحة الفساد، ركز على موضوع تعزيز آليات حماية المبلغين عن المخالفات في أفريقيا: دور البرلمانيين في الإسراع باعتماد تدخلات تشريعية وسياسية لحماية المبلغين عن المخالفات.
- 44- وترد معلومات إضافية عن الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه التوصية في تقرير الأمانة عن حالة تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة (CAC/COSP/2021/12).

جيم- جمع الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها**التوصية**

- 45- أوصى الفريق العامل الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمانة قائمة المبادرات والمصادر المتعلقة بالبيانات المفتوحة التي تحتفظ تلك الدول الأطراف بها، لكي تقوم الأمانة بتجميعها وتعميمها.

الإجراءات المتخذة

- 46- تنفيذاً لتوصية الفريق العامل، أعدت الأمانة تحديثاً شفويًا يستند إلى المعلومات المقدمة من الحكومات رداً على المنكرات الشفوية المؤرخة 21 شباط/فبراير 2020 و 27 شباط/فبراير 2020 التي وجهتها أمانة المؤتمر إلى الدول الأطراف. وحتى 18 أيار/مايو 2020، كانت قد وردت ردود من 13 دولة طرفاً، وهي: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إكوادور، أوكرانيا، باراغواي، بولندا، العراق، قطر، لايتفيا، لبنان، ليتوانيا، المكسيك.
- 47- وقد أتيحت النصوص الكاملة للردود المقدمة، بموافقة البلدان المعنية، على الموقع الشبكي للمكتب.⁽¹⁾

التوصيات

- 48- أشار الفريق العامل إلى قرار المؤتمر 8/8، الذي قرر فيه المؤتمر أن يعقد الفريق اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر التاسعة، وطلب إلى الأمانة، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها باعتبارها مرصداً دولياً، وذلك بالقيام بأمور منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل، بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.
- 49- وحثَّ الفريق العامل أيضاً الدول الأطراف على مواصلة استخدام المعلومات المتاحة على الصفحات الشبكية المواضيعية للفريق العامل بشأن السياسات والممارسات والتدابير المنفذة لمنع الفساد، لأغراض منها وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، شجَّع الفريق العامل الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بالمعلومات عن الجهود التي تبذلها لمنع الفساد، من أجل نشرها على الصفحات الشبكية المواضيعية للفريق العامل.

الإجراءات المتخذة

- 50- واصل المكتب جمع المعلومات التي قدمتها الدول الأطراف، والعروض التي قدمت في اجتماعات الفريق العامل، والتقارير والوصلات ذات الصلة، وتحديثها وإتاحتها على الصفحات الشبكية المواضيعية للفريق العامل.⁽²⁾
- 51- وفي إطار تنفيذ القرار 7/8 وتوصيات الفريق العامل، أعدت الأمانة ورقة معلومات أساسية بعنوان "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد (الفقرتان 1 و 2 من المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)" (CAC/COSP/WG.4/2020/4) وإضافة (CAC/COSP/WG.4/2020/4/Add.1). وقد أُعدت الورقة على أساس المعلومات الواردة من الدول الأطراف رداً على مذكرة شفوية مؤرخة 5 شباط/فبراير 2020 وجهتها أمانة المؤتمر إلى الدول الأطراف، واستناداً إلى تحليل الملخصات التنفيذية لتقارير الاستعراض القطري في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ. وحتى 5 آذار/مارس 2020، كانت قد وردت ردود من 22 دولة طرفاً، وهي: إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باراغواي، بوتان، بوتسوانا، تشيلي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، صربيا، الصين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، كرواتيا، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى 25 آب/أغسطس 2020، كانت قد وردت معلومات إضافية من 14 دولة طرفاً، وهي: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إكوادور، أوكرانيا، إيطاليا، بوروندي، بيلاروسيا، دولة فلسطين، السلفادور، السنغال، غانا، قطر، المكسيك.

(1) متاحة على الرابطين www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session11.html

و www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session12.html

(2) <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html>

52- وفي إطار تنفيذ قرار المؤتمر 14/8 وتوصيات الفريق العامل، أعدت الأمانة ورقة معلومات أساسية عن دور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية (CAC/COSP/WG.4/2021/2). وقد أعدت الورقة على أساس المعلومات التي قدمتها الحكومات رداً على مذكرة شفوية مؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 ومذكرة تنكير شفوية مؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2021 وجهتهما أمانة المؤتمر إلى الدول الأطراف. وحتى 19 آذار/مارس 2021، وردت تقارير من 39 دولة طرفاً، وهي: الاتحاد الروسي، أندريجان، الأردن، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بنين، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، تايلند، تركيا، تشيكا، شيلي، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصين، عمان، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، كوبا، الكويت، كينيا، لايفيا، لكسمبرغ، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، النمسا، النيجر، الولايات المتحدة.

53- وفي إطار تنفيذ قرار المؤتمر 13/8 وتوصيات الفريق العامل، أعدت الأمانة ورقة معلومات أساسية عن دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته (CAC/COSP/WG.4/2021/3). وقد أعدت الورقة على أساس المعلومات التي قدمتها الحكومات رداً على مذكرة شفوية مؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 ومذكرة تنكير شفوية مؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2021 وجهتهما أمانة المؤتمر إلى الدول الأطراف. وحتى 1 نيسان/أبريل 2021، وردت تقارير من 43 دولة طرفاً، وهي: الاتحاد الروسي، أندريجان، الأردن، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بنين، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، تايلند، تركيا، تشيكا، شيلي، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، صربيا، الصين، عمان، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، كازاخستان، كوبا، الكويت، كينيا، لايفيا، لكسمبرغ، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، النمسا، النيجر، والولايات المتحدة. وحتى 14 حزيران/يونيه 2021، وردت معلومات إضافية من العراق ومدغشقر.

54- وقد أتيحت النصوص الكاملة للردود المقدمة، بموافقة البلدان المعنية، على الموقع الشبكي للمكتب.⁽¹⁾

دال- تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع في مكافحة الفساد بشكل مشترك

منع الفساد ومكافحته في القطاع الخاص

55- في عام 2020، قدم المكتب تدريباً إلكترونياً إلى الموظفين المستجدين الشباب المعنيين بالأخلاقيات من القطاع الخاص في موزامبيق ونظم حلقات عمل بشأن نزاهة الأعمال التجارية في فيجي وموريشيوس وجزر سليمان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، شارك المكتب في استضافة حلقة دراسية عن نزاهة الأعمال التجارية مع لجنة الإشراف الوطنية في الصين، ودعم مؤتمراً عن بعد بشأن النزاهة فيما يتعلق بمواجهة كوفيد-19 والتعافي الاقتصادي.

56- وعقدت ثلاثة اجتماعات شارك فيها خبراء من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لاستهلال عملية تكييف نماذج مختارة من مبادرة التعليم من أجل العدالة لاستخدامها في برنامج تنقيف في مجال النزاهة مصمم خصيصاً للشركات والجامعات.

57- وفي عام 2020، ساهم المكتب في مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى العشرين للاتفاق وقدم برنامجاً مدته 20 ساعة يتضمن عروضاً ومناقشات تفاعلية، بما في ذلك 10 جلسات بث مباشر، لتسليط الضوء على أهمية الاتفاقية ومبادئها في نزاهة الأعمال التجارية وامتنالها.

58- وفي عام 2021، دعم المكتب الجهود المبذولة لمنع الفساد في القطاع الخاص بتعزيز امتثال الأعمال التجارية وتشجيع الممارسات الجيدة بين الشركات البرازيلية. وفي شباط/فبراير 2021، عقد المكتب اجتماعاً مع مجلس إدارة الجمعية العالمية للامتثال من أجل استكشاف فرص التأزر بغرض تعزيز امتثال الأعمال التجارية في أمريكا اللاتينية.

تعزيز التعليم بشأن منع الفساد

59- على الصعيد العالمي، عقد المكتب، في إطار مبادرته الأكاديمية لمكافحة الفساد، حلقة دراسية بشأن مكافحة الفساد في أوقات جائحة كوفيد-19، بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد لعام 2020.

60- ونظم المكتب، في إطار مبادرته التعليم من أجل العدالة، سلسلة الحوار العالمي للتعليم من أجل العدالة، التي تنطوي على مناقشات على الإنترنت بشأن مواضيع مثل التعليم من أجل سيادة القانون ودور الشباب والمدارس ومؤسسات التعليم العالي في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16.

61- وعلى الصعيد الإقليمي، ساهم المكتب في حلقة عمل أكاديمية نظمتها المبادرة الأكاديمية لجنوب شرق أوروبا من أجل مكافحة الفساد.

62- وعلى الصعيد الوطني، قدم المكتب سلسلة من برامج التدريب على الإنترنت بشأن مكافحة الفساد والنزاهة والأخلاق لمحاضرين جامعيين من باكستان وكينيا والمكسيك.

63- وفي عام 2021، عقد المكتب اجتماعين مع معلمين في المرحلتين الابتدائية والثانوية لمناقشة تكييف مجموعات موارد التدريس الموجهة إلى معلمي المدارس الابتدائية والثانوية لتناسب مع السياق التعليمي في اليونان، وقد أعدت في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة.

64- وألقى المكتب محاضرات عن عمله في مجال مكافحة الفساد أمام طلاب من أستراليا وألمانيا وبلغاريا والصين وكندا ونيجيريا.

التوعية في المدارس

65- احتفالاً باليوم الدولي لمكافحة الفساد لعام 2020، دعم المكتب مسابقات نُظمت للطلاب تحت قيادة الهيئة الوطنية اليونانية للشفافية، ووزارة التعليم ومعهد السياسة التعليمية في اليونان.

جوانب أخرى للعمل مع الشباب

66- في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلق المكتب أول تحد للشباب في شرق أفريقيا على الإنترنت بشأن سلسلة الكتل. وطرح تحد على المطورين الشباب المبتكرين في شرق أفريقيا لتصميم وتنفيذ تطبيقات برمجية قائمة على سلسل الكتل لحل تحديات العالم الحقيقي، بالتركيز على حماية المبلغين عن المخالفات والمشتريات العامة والتحقيقات المالية.

67- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، عقد المكتب مؤتمراً بشأن الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ لطلاب القانون في أوزبكستان. وباستخدام دراسة حالة، نفذ المشاركون في المؤتمر استعراضاً فطرياً صورياً.

68- وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021، نظم المكتب، بالشراكة مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، برنامجين مدرسيين صيفيين على الإنترنت لمكافحة الفساد لشباب من آسيا (أفغانستان، بنغلاديش، بوتان،

كمبوديا، نيبال) وأفريقيا (إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بوركينا فاسو، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب السودان، زامبيا، سيراليون، الصومال، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، نيجيريا).

69- وترد معلومات إضافية عن الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه التوصية في تقرير الأمانة عن حالة تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة (CAC/COSP/2021/12).